الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الإثنين

27 **ديسمبر** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

1400مستفيد من الضمان الاجتماعي يتقدمون لقروض ووظائف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.alriyadh.com/1926219

قال المتحدث الرسمي لجمعية البر بالمنطقة الشرقية ومساعد الأمين العام للاتصال المؤسسي فيصل المسند، إن هناك 1400 مستفيد تقدموا للاستفادة من خدمات بر الشرقية التنموية في الوظائف والقروض التنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم عرضها بمعرض وملتقى تمكين الذي نظمه فرع وزارة الموارد البشرية بالمنطقة الشرقية أمس.

وأوضح المسند، أن هناك 400 مستفيد استفادوا من ورش عمل صندوق (أجدى التنموي) التي قدمت عرضا لآلية الاستفادة من قروض الصندوق وقدمت نماذجا عن المشاريع والبرامج الناجحة التي تم دعمها بالقروض التنموية بهدف استقطاب مستفيدي الضمان الاجتماعي للاستفادة من القروض التنموية التي يقدمها الصندوق دعما لتمكينهم وتنميتهم، من خلال تشجيعهم على امتلاك مشاريع تجارية وحرفية خاصة بهم.

وأضاف المسند، أن هناك ما يزيد عن 1000 مستفيد من مستفيدي الضمان الاجتماعي تقدموا للفرص الوظيفية التي طرحتها جمعية البر بالمنطقة الشرقية بالمعرض بالشراكة مع الشركات والمؤسسات بالمنطقة وذلك لتوفير فرص وظيفية تنموية لمستفيدي الضمان من خلال برامج التأهيل والتدريب للمستفيدين، والتوظيف المباشر للمؤهلين منهم، تفعيلا لدور الجمعية في تحقيق التنمية المجتمعية عبر التوظيف وتوفير فرص العمل. وبين المسند، أن هذه الشراكات المجتمعية مع القطاع الخاص والمؤسسات تأتي ضمن خطة الجمعية التنموية للانتقال بأسرها من الرعوية للتنموية ليكونوا أفرادا منتجين بالمجتمع. من جانبها قالت هنادي العتيبي، مدير إدارة التأهيل والعمل بالجمعية، أن الجمعية تقوم حاليا بفرز المتقدمين للوظائف المطروحة بالمعرض وفقا لمؤهلاتهم وقدراتهم ومهاراتهم سعيا لتنفيذ خطط تأهيل وتدريب بعضهم والتوظيف المباشر للمؤهلين منهم. وأوضحت العتيبي، أن الفرص المتاحة للمتقدمين تشمل مجالات عدة منها المحاسبة والسكرتارية والاستقبال والعمل المرن والمبيعات جدير بالذكر أن الجمعية قامت مؤخرا بتكريم 72 مستفيدًا من أبناء أسر بر الشرقية الذين نجحوا في تحدي البطالة وحصلوا على فرص وظيفية مميزة وحققوا نجاحا واستمرارية فيها خلال عام 2021 بعد أن قامت الجمعية ضمن برامجها الخاصة بالتأهيل والتوظيف بتأهيل وتدريب أبناء الأسر وتوفير فرص وظيفية مميزة لهم ضمن برنامج مكن الذي تقيمه الجمعية بشراكة ودعم من مؤسسة الملك خالد كما احتفلت الجمعية خلال عام 2020 بوصول عدد القروض التنموية إلى أكثر من 1000 قرض تنموي قدمها صندوق أجدى التنموي بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية.

«العدل" تحصد جائزة الحوار الوطني عن مبادرة "شمل»

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.al-madina.com/article/766552

حصلت وزارة العدل ممثلة في مبادرة «شمل» التي تعنى بتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة، على جائزة الحوار الوطني في نسختها الأولى للعام 2021، في فرع التميز في الحوار للمؤسسات الحكومية، الذي شهد مشاركة 57 جهة.
وتهدف »شمل» إلى التيسير على المستفيدين في تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة ضمن بيئة ملائمة لأفراد العائلة، وخلق فرص عمل في مجال الخدمة المجتمعية، إضافة إلى تحسين مستوى التعاون ما بين وزارة العدل والجهات الحكومية والقطاع الثالث في تقديم خدمات متكاملة لخدمة المجتمع. وبلغ إجمالي عدد مراكز شمل 55 مركزًا موزعة على مختلف مناطق المملكة، لتنفيذ أحكام الرؤية والحضانة في مناطق المملكة المختلفة، كما قدمت المراكز أكثر من 236 ألف خدمة ما بين رؤية وزيارة ونقل وحضانة، وبلغ عدد المستفيدين من المبادرة 40 ألف مستفيد حتى الآن.
وتحتضن المراكز 18482 طفلاً يتلقون العناية الكاملة والتهيئة النفسية اللازمة.

«تكافل" و"تعليم القصيم" تطلقان مشروع "تأهيل طلاب المرحلة الثانوية»

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092266

طلقت مؤسسة تكافل الخيرية والإدارة العامة للتعليم بمنطقة القصيم، مشروع «تأهيل طلاب المرحلة الثانوية للجامعة وسوق العمل»، للتعرف على مساراتهم التعليمية والمهنية بعد تخرجهم، تفعيلاً لبرنامج تنمية القدرات البشرية، إحدى مبادرات رؤية 2030.
ويسعى المشروع إلى تحسين التحصيل الدراسي للطلاب، ومساعدتهم على تحديد مسارهم التعليمي والمهني بعد تخرجهم، وإبراز أهمية التعليم المهني والتأهيل لاختبارات المركز الوطني للقياس.

المحكمة العليا: التعويض عن الشرط الجزائي مرهون بحدوث ضرر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2092232

أصدرت المحكمة العليا حكماً يتضمن التقرير بأن لا يحكم بالشرط الجزائي في العقود إذا لم يثبت الضرر. ونقلت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» أن الدائرة الخامسة في المحكمة العليا قررت مبدأ قضائيا بربط أحكام التعويض عن الشرط الجزائي بإثبات الضرر. وبيّن الحكم أن الدائرة القضائية درست حكماً معترضاً عليه صدر عن إحدى محاكم الاستئناف التجارية قضى برفض الحكم بالتعويض استنادا إلى شرط جزائي مبرم بين طرفي نزاع لعدم ثبوت وقوع ضرر. واعتبرت المحكمة أن الشرط الجزائي بين طرفي النزاع يكون التعويض فيه عن ضرر محتمل الوقوع أثناء تنفيذ العقد، ولا يحكم به إذا تحقق عدم وجود الضرر، وذكرت أن التعويض يدور مع الضرر وجوداً وعدماً.

وشددت المحكمة العليا أن حكم محكمة الاستئناف التجارية برفض التعويض صحيح متفق عليه مع المقرر فقهاً وقضاء، ما يتعين معه رفض الاعتراض الذي تقدم به المدعي بنقض الحكم ما يعني رفض الدائرة القضائية الاعتراض موضوعا.

وعلق المحامي حكم الحكمي لـ«عكاظ» أن مضمون القرار الصادر عن المحكمة العليا يعني أن لا يحكم بالشرط الجزائي إذا لم يثبت الضرر، بمعنى أن على المدعى عليه أن يثبت ضرراً قائماً بأركانه المعتبرة شرعاً للمطالبة بإعمال ما نص عليه الشرط الجزائي، الذي عادة يكون غرامات مالية عن التأخير. وقال الحكمي إن الكثير من القضايا لها ارتباط بمضمون هذا الحكم وأبرزها دعاوى المقاولات والتوريد والاستيراد والتأجير وعقود الصيانة والتشغيل وغيرها، إذ هناك كثير من العقود تتضمن شروطاً جزائية في حال التأخير عن التنفيذ، واعتبر الحكمي قرار المحكمة العليا مستنداً مهماً للطرف رافض دعوى التعويض.

«الملكية الفكرية» لـ"الاقتصادية" : ضبط 40 ألف مادة منتهكة للعلامات التجارية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/27/article_2235496.html

استقبلت الهيئة السعودية للملكية الفكرية 36947 طلبا للحصول على العلامات التجارية في 2021 من داخل المملكة وخارجها.

وقال لـ"الاقتصادية" ياسر الحكمي المتحدث الرسمي للهيئة السعودية للملكية الفكرية، إن عدد الطلبات من داخل المملكة بلغ 23710 ما نسبته 64 في المائة خلال العام الجاري، بينما عدد الطلبات من خارج السعودية وصل إلى 13237 طلبا ما نسبته 36 في المائة من مجمل الطلبات المقدمة.

وحول انتهاك العلامات التجارية، أكد الهيئة قامت أخيرا بإطلاق حملة تفتيشية للتحقق من التزام المحال التجارية بأنظمة الملكية الفكرية وذلك بالتعاون مع وزارة التجارة والأمن العام ونتج عن هذه الزيارات ضبط أكثر من 40 ألف مادة منتهكة للعلامات التجارية حيث يتم استكمال الإجراءات النظامية بحق المخالفين، إضافة إلى بدء الهيئة باستقبال دعاوى انتهاكات العلامات التجارية بعد انتقال اختصاص إنفاذ العلامات التجارية من وزارة التجارية حيث تم استقبال ما يقارب 100 دعوى انتهاك للعلامة التجارية.

وأضاف "أما فيما يخص العقوبات، فتتم معاقبة المخالفين بعقوبة السجن مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أعوام. أو غرامة لا تقل عن خمسة آلاف ريال ولا تزيد على مليون ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك بحسب ما تحدده الجهة القضائية". وتسعى الهيئة السعودية للملكية الفكرية لتعزيز التعاون مع شركائها بتوفير الممكنات والأدوات التي تسهم بفعالية في تعزيز تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، لذلك تدعو الهيئة المبتكرين في مجال الأبحاث العلمية الزراعية تركيز جهودهم في استنباط أصناف نباتية جديدة وتعظيم الفائدة منها بتسجيلها كحق ملكية فكرية لاكتساب الميزة التنافسية التجارية التي تتمثل في منع الغير من استغلالها أو عرضها وبيعها دون تصريح من صاحب الحق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

التحفيز الأكبر للقطاعات الاقتصادية المنتجة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.aleqt.com/2021/12/27/article_2235411.html

عبد الحميد العمري

عملت السياسات الاقتصادية وكثير من البرامج التنفيذية لرؤية المملكة 2030 على تحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة، وارتفعت وتيرة الدعم والتحفيز بصورة أكبر خلال العامين الأخيرين بالتزامن مع تفشي الجائحة العالمية لكوفيد - 19، وهو ما بدا جليا في زيادة ضخ عشرات المليارات محليا، إضافة إلى الإجراءات الواسعة التي اتخذها البنك المركزي السعودي بتأجيل الدفعات المستحقة على تلك القطاعات، والتمديد المستمر لها من فترة إلى أخرى، إضافة إلى زيادة تسهيل حصول المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على التمويل اللازم، قفزت بها إلى أعلى من 200 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، ومسجلة نموا مقارنة بمستوياتها قبل الجائحة بنحو 71 في المائة، وهو ما انعكس إيجابيا على نمو تلك القطاعات الاقتصادية للربع الثالث توالي 6.3 في المائة بنهاية الربع الثالث من العام الجاري، وانعكس أيضا على تراجع معدل البطالة إلى 11.3 في المائة، بالتزامن مع ارتفاع معدلات التوطين في تلك القطاعات بمعدل سنوي بلغ 3.8 في المائة، ووصوله إلى أعلى معدل تاريخي له عند 23.6 في المائة بنهاية الربع الثالث، ووفقا لتقديرات وزارة الموارد البشرية يتوقع أن يتجاوز عدد العمالة المواطنة في القطاع الخاص سقف 2.0 مليون عامل بنهاية العام الجاري، الذي يعد الأعلى لها تاريخيا.

ونظرا للتحديات المستمرة التي يواجهها الاقتصاد الوطني عموما خلال الأعوام المقبلة، والقطاعات المنتجة على وجه الخصوص، لا بد من استمرار عمل تلك السياسات والبرامج على النحو الذي يضيف مزيدا من التحفيزات والدعم اللازم والكافي لتلك القطاعات، كونها المصدر الأهم والرئيس للنمو الاقتصادي المستدام المنشود، ولأنها الحقول المنتجة من الاقتصاد الوطني الذي يوفر ويولد عشرات الآلاف من الوظائف سنويا أمام الموارد البشرية المواطنة، هذا عدا كونه لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 بوصول مساهمته في الاقتصاد الوطني لأعلى من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل نهاية 2030.

كل هذا يقتضي العمل أيضا على محاربة الأنشطة غير المنتجة، التي يأتي في مقدمتها التعاملات المضاربية في مختلف الأسواق والأنشطة، وهو ما يتسبب في إما انحسار قدرتها على التوسع والنمو، وإما في عدم ولادتها وبدئها أنشطتها الإنتاجية نظرا لعدم قدرتها على اجتذاب السيولة والاستثمارات اللازمة لانطلاقها، ولعدم قدرتها من حيث العوائد المتوقعة على منافسة العوائد القياسية التي تحققها التعاملات المضاربية، وهذا بالطبع لا يعني مجرد تراجع

فرص الاقتصاد الوطني بولادة مثل تلك المشاريع الإنتاجية الرائدة والمهمة، بل يتجاوزه إلى ضعف نمو الفرص الوظيفية التي كان عشرات الآلاف من الموارد البشرية الوطنية في أمس الحاجة إليها.
إن من أوسع الأنشطة التي تتمتع بهذا القدر من التحديات المشار إلى أبرزها أعلاه، ما هو متمثل في المضاربات القائمة في السوق العقارية المحلية على الأراضي على اختلاف أنواعها ومواقعها ومساحاتها، الذي يقتضي بدوره المبادرة بوضع السياسات والتدابير الكفيلة بالحد من أحجامها التي تتجاوز سنويا عشرات المليارات من الريالات، وبما يؤدي إلى إعادة توجيه تلك الأموال والثروات نحو توظيفها في القنوات التي تخدم احتياجات الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وبما يسهم في تحقيق كثير من المستهدفات التنموية التي حملتها على عاتقها رؤية المملكة 2030، وفي الوقت ذاته تسهم في الحد من الآثار العكسية التي تسببت ولا تزال تتسبب فيها تلك المضاربات على الأراضي في مختلف المدن والمحافظات، وقد يقتضي الأمر كما أثبتته الحاجة وواقع تعاملات السوق العقارية بوضعها الراهن، أن يتم اتخاذ تدابير إضافية تستهدف محاربة تلك المضاربات والتضييق عليها إلى الدرجة التي تقضي عليها، أو حتى تنحدر بها إلى أدنى مستوياتها، التي لا تشكل معه مصدرا يتوالد منه أي آثار عكسية تؤثر في النمو الاقتصادي المستدام، أو أي آثار تضخمية قد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج أو المعيشة، وهو الأمر الممكن تحقيقه بصورة ملموسة وخلال أقل من عام، ووفق منهجية صارمة ستظهر آثارها الإيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية المنتجة وعلى المجتمع.
ويزداد هذا المشروع الاقتصادي أهمية إذا ما تم النظر إلى ما يجري العمل عليه خلال الفترة الراهنة من إصلاحات هيكلية واسعة وعميقة، إذ يشكل وجود واستدامة "المضاربات" كنافذة مشرعة الأبواب، وبما تتمتع به من سهولة اجتذابها للأموال والمدخرات، أحد أبرز التحديات التي قد تعيق تقدم وتحقق النتائج المنتظرة والطموحة للإصلاحات والتطوير القائم العمل عليها، كون هذه النافذة لهروب الأموال والمدخرات من أي متطلبات ومسؤوليات تجاه الاقتصاد والمجتمع، متاحة ومشروعة في الوقت ذاته، وهو الأمر الذي تتأكد وفقا له أن الآثار العكسية وفقا لما تقدم ذكره أعلاه، تستحق أكبر قدر من السياسات والتدابير اللازمة للحد من تلك الممارسات المضاربية، والمبادرة بالعمل المتكامل والمشترك فيما بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص على حماية مقدرات الاقتصاد الوطني من أي مخاطر محتملة لها. والله ولي التوفيق.

المستهلك والفاتورة النهائية!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2092222

خالد السليمان

*لا ينكر غلاء الأسعار وارتفاع تكلفة المعيشة سوى شخص يتقاضى راتبا كبيرا لا تهمه فوارق الزيادات، أو ثريا لا يتسوق بنفسه، أما عامة الناس فيكتوون بنار الأسعار لأنهم على تماس مباشر معها طوال الوقت!
واستعراض بعض الأسباب محرج لأنه يسبب حساسية مفرطة عند بعض المسؤولين، لكن مقارنة بسيطة لتكلفة بعض السلع والخدمات ببعض الدول المجاورة أو المشابهة لنا في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية تكفي للدلالة على أننا نعاني من ارتفاع في الأسعار والتكاليف لا يرتبط بارتفاع الأسعار العالمي وحده، ويمكن خفضه ببعض الإجراءات خاصة ما يتعلق بالرسوم!
لم يعد الجشع المتهم الأول بغلاء الأسعار، ولأول مرة يغيب التاجر عن الواجهة فهو أيضا يعاني من تحمل تكاليف وأعباء تضاف إلى قيمة السلعة أو الخدمة النهائية، ولعل قرارات بعض الوزارات والهيئات المعنية بالرقابة وتطبيق المخالفات وتحصيل الغرامات بتخفيف إجراءاتها ونماذج رقابتها دليل على تراجع عن خطأ وإقرار بتقييم غير واقعي سابقا لقدرة

تحمل السوق واستقرار ممارسة الأعمال التجارية خاصة للأنشطة الصغيرة والمتوسطة!

باختصار.. من المهم قبل إصدار أي قرار يتعلق بممارسة الأعمال التجارية وتحديد قيمة الرسوم أن نفكر بتأثيره على المستهلك لأنه في النهاية الطرف الذي يتحمل قيمة الفاتورة النهائية!

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م

https://www.alriyadh.com/1926272

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
23 جماد أول 1443هـ - 27 ديسمبر 2021م

https://www.al-madina.com/article/766536